في متعلقه فلا تفاوت بينهما الا في ان محل الارادتين في احدهما واحد وفي الآخر
متعدد وذلك لا يقتضي انه تجوزوها الا ان ارادة الافادة متى كانت متحققة
بارادة الاستعمال لا ينظر اليها فان ارادة الاستعمال في الاصل انما تقصد
للافادة ثم منه الى آخره اي من المجاز ما ينبني على التشبيه وهو
الاستعارة لان مبناها عليه واطلق الاستعارة والمراد التحقيقية لا التخييلية
لما سياتي وقدم التشبيه على المجاز لان ما بني عليه فهو مقدم على المبني وكذلك قدم
التشبيه على الجميع ونعني بالمجاز الاستعارة فان غيرها ليس مبنيا على التشبيه لكنه
لما انبنى اعظم انواع المجاز على التشبيه صح ان يقال المجاز مبني عليه مثل الجزء
بهذا التقسيم يعلم ان التشبيه حقيقة وليس مجازا وهذا مما لا يشك
فيه ذو تحقيق اذا كان مصرحا فيه بالاداة نحو زيد كالاسد نعم اذا حذفت
اداته مثل زيد اسد ففيه مجاز الحذف وقد نقل ابن الاثير في كنز البراعة ان الجمهور
على ان التشبيه الصحيح نحو زيد كالاسد مجاز ونحن لا نسلم لصحة هذا
النقل ولا يتخيل لذلك شبهة الا ان يدعى ان معنى زيد كالاسد مشابهته في جميع
الامور وان ذلك مقصود وهذه شبهة ساقطة مبنية على باطل كما سياتي
ثم رايت في العمدة لابن رشيق ان التشبيه مجاز قال وانما كان مجازا لان
المتشابهين انما يتشابهان بالمقاربة وعلى المسامحة انتهى وهي الشبهة الساقطة
التي تخيلت انها التي لوحظت ونقل الوالد ايضا في تفسيره ان التشبيه مجاز
والكلام على ان التشبيه خبر وانشاء سياتي في اخر الاقسام وقوله فانحصر في
الثلاثة اي انحصر هذا العلم او الكلام في الثلاثة وهذه الفاء مشعرة بالتعليل
وليس فيما يليها ما يشعر بالتعليل انما ذكر سبب تقديم كل واحد على اخيه
التشبيه والله اعلم التشبيه الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى التشبيه في اللغة جعل
الشيء شبيها باخر والتشبيه الاصطلاحي ليس فيه ذلك بل فيه ادعاء الشبه
او اعتقاده مجازا عنه وصيغة ذلك وهو قولك مثلا زيد كعمرو وتسميته
تشبيها مجاز لانه نقل اليه من اعتقاد الشبه فلفظ التشبيه الاصطلاحي مجاز
عن لفظ التشبيه اللغوي وقد حده المصنف فقال الدلالة ولا يصح ذلك

مطلب مهم نقل ابن الاثير ان التشبيه الصحيح مجاز عند الجمهور

بالتفسير

٨
بالتفسير المتقدم من ان الدلالة ان كانت صفة للفظ فان التشبيه فعل
المتكلم ولا يصح جواب الخطيبي بانه عرف التشبيه بحسب الاصطلاح لا بحسب
اللغة لان التشبيه بحسب الاصطلاح ليس هو الدلالة لان الدلالة ان كانت
صفة اللفظ فواضح ان التعريف فاسد وان كانت صفة السامع فكذلك
لان التشبيه فعل المتكلم وان كانت صفة المتكلم فكذلك لان التشبيه
في الاصطلاح لفظ ولذلك جعل اركانه المشبه والمشبه به والاداة والوجه
وكل هذه ليست شيئا من كون المتكلم دل على المشاركة فلا ينبغي الا ان
التشبيه الدلالة الحاصلة من اللفظ وفيه تعسف ويكون اللفظ سمي تشبيها
مجازا فان التشبيه بالحقيقة فعل المتكلم وقوله في معنى يريد في مدلول لانه
محل الغاية لا ماثيا بل الجوهر ثم يقال عليه ان التشبيه الذي هو اصل
الجميع التشبيه اللغوي الشامل للاستعارة وغيرها وقد قدم التشبيه الاخص
وهو ذو الاداة لفظا او معنى وجوابه ان التشبيه المعنوي كالنوع من التشبيه
بالاداة فانها مركبة فيه في المعنى لا اللفظ قوله والمراد ما لم يكن على وجه
الاستعارة وللاستعارة بالكناية والتجريد هذا كالفصل المخرج لما دل
على المشاركة وليس هو المراد هنا فالاستعارة وان دلت على المشاركة وفيها
التشبيه المعنوي فليس تشبيها لفظيا فليس مرادا هنا والاستعارة بالكناية
ليست تشبيها اما عند السكاكي فلانها عنده استعارة فتشبيهها معنوي واما
عند المصنف فلانها وان كانت تشبيها الا انه لما غلب عليها اسم الاستعارة قصد
تاخير الكلام فيها وذكرها مع الاستعارة واما التجريد فلانه ليس تشبيها على
ما سياتي فلذلك اخره الى علم البديع وقوله على وجه الاستعارة اطلقه هنا
وقيده في الايضاح بالتحقيقية واحترز عن التخييلية فانها لا تخرج التشبيه
على رايه لان التشبيه الدال على المشاركة انما هو الاستعارة بالكناية التي هي
قرينة التخييلية فليس فيها الا ذكر لازم المشبه به فالمشاركة بين المشبه والمشبه به
لا بين لازم المشبه به وشيء غيره انه ذكر في التخييلية لازم المشبه به تقوية
للتشبيه الحاصل في المكنية وبهذا التقرير يعلم انه لا حاجة لتقييدها بالتحقيقية